World Health Organization
Organisation mondiale de la Santé

المجلس التنفيذي
م ت١٠١/متنوعات/٢
١٩ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٨

الدورة الواحدة بعد المائة
EB101/DIV/2

بيان المدير العام أمام المجلس التنفيذي في دورته الواحدة بعد المائة

جنيف، ١٩ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٨

السيد الرئيس، حضرات السادة أعضاء المجلس الموقرين، أيها السيدات والسادة،

لقد بلغت منظمة الصحة العالمية من العمر خمسين عاما هذه السنة. وبامكاننا، ونحن نحتفل بهذه الذكرى الخمسين، أن نسترجع الماضي وأن ننظر الى الوراء بفخر مشروع لما حققناه، جميعا، من انجازات صحية عديدة خدمة لجميع شعوب العالم. بيد أنه يجب علينا، في الوقت ذاته، ونحن واعون تمام الوعي لمسؤولياتنا تجاه الأجيال الراهنة وأجيال المستقبل، أن نقيّم التحديات الصحية العالمية المستجدة وأن نضمن ملاءمة سياساتنا وهياكلنا لمقتضى الحال ونضمن أنها ستمكننا من ارضاء تطلعات الشعوب التي وجدنا لخدمتها.

وسنتولى، في أيار/ مايو ١٩٩٨، في معرض اصلاح المبادئ والقيم التي بيّنت، منذ خمسين عاما، في دستور المنظمة، اعتماد اعلان جديد بشأن الصحة العالمية. وسيشكل هذان الأمران اطارا لأنشطة المنظمة في القرن الحادي والعشرين عندما يتوجب على التعاون الدولي، في رأيي، أن يركز باطراد على الجوانب الانمائية للصحة. والحقيقة أن عملية الاصلاحات التي نجريها برمتها كان ديدنها انشغالنا بتلبية الاحتياجات الدائمة التغير لدولنا الأعضاء على نحو يتسم بالمزيد من الكفاءة بحيث تعزز التنمية الصحية والتنمية الاجتماعية الاقتصادية بعضها البعض.

لقد شملت أولويات المنظمة، منذ خمسين عاما مضت، التمنيع والأمراض المعدية والأمراض الطفيلية والتصحح والاصحاح والبنى الأساسية الصحية الجوهرية وتثقيف العاملين الصحيين وتدريبهم، وتطوير الخدمات الصحية أو اعادة بنائها. وتظل تلك، الى حد كبير، مجالات اهتمام المنظمة الرئيسية والأنشطة التي تركز عليها. غير أن نطاق التحديات التي نواجهها وأساليبنا للتعامل مع تلك التحديات هي التي تغيرت تغيرا كبيرا.

ففي مجال التطعيم ضد أمراض الطفولة، ارتفعت معدلات التغطية العالمية للأطفال دون الخامسة بفضل الجهود التي بذلناها، من أقل من ٥٪ في عام ١٩٧٤ الى حوالي ٨٠٪ في عام ١٩٩٤. وتمكّنا، في عام ١٩٨٠، من الاعلان عن استئصال الجدري. ثم شرعنا في محاولات أخرى طموحة غير أنها ممكنة. وقد وضعنا أهدافا لاستئصال شلل الأطفال والتخلص من الأمراض الأخرى التي يمكن اتقاؤها مثل الحصبة والكزاز الوليدي. وبحلول عام ١٩٩٦، انخفض معدل حدوث الحصبة العالمي بحوالي ٧٠٪. وتم تحقيق هدف استئصال شلل الأطفال في الاقليم الأمريكي وهو على قاب قوسين أو أدنى في اقليم غرب المحيط الهادي، في حين أحرز تقدم هائل، في هذا المجال، في الاقليم الأفريقي واقليم جنوب شرق آسيا.

اننا نمتلك الوسائل والاستراتيجيات الفعالة في هذا الصدد كما يتم دوريا، تنظيم "أيام وطنية للتمنيع" في جميع البلدان والأقاليم المعنية. وتتمثل مهمتنا، الآن، في ضمان استمرار هذه الجهود وتعزيز استنباط لقاحات متعددة الأغراض يمكن استخدامها وتحمل تكلفتها بيسر من قبل أولئك الذين يحتاجونها أكثر من غيرهم. وهكذا، تم استكمال البرنامج الموسع للتمنيع الذي برهن على نجاحه الباهر "بمبادرة لقاحات الأطفال" التي عبأت دعم مختلف الهيئات من القطاعين العام والخاص. وعلينا، ونحن نوسع نطاق التغطية بخدمات التمنيع، أن نجد وسائل للوصول الى الفئات السكانية التي تظل مهمشة نتيجة للفاقة وما الى ذلك من العراقيل والحواجز. وهنا، أيضا، يتعين التوصل الى حلول مع سائر القطاعات.

لقد دعمت منظمة الصحة العالمية انشاء تحالفات عالمية وأيدت التعاون المشترك بين القطاعات لمكافحة عدة أمراض أخرى مثل الجذام، وداء التنينات وداء كلابية الذنب (الأنكوسركية)، وداء شاغاس. وجاءت النتائج مبهرة. ففي الفترة بين عامي ١٩٨٥ و١٩٩٦ انخفض معدل انتشار الجذام في العالم بنسبة ٨٢٪. وفي الفترة ذاتها، تقريبا، انخفض معدل انتشار داء التنينات العالمي من ٣,٥ مليون حالة الى ١٣٠ ٠٠٠ حالة فقط. وتم التخلص من داء كلابية الذنب (الأنكوسركية) من أحد عشر بلدا في غربي أفريقيا وتم تحرير ١,٥ مليون من الأشخاص الذين كانوا، قبل ذلك يشكون من هذا الداء، من خطر فقد البصر. أما عملية التخلص من انتقال داء شاغاس، التي شرع فيها في عام ١٩٩١، فانها تحرز تقدما ملحوظا في أمريكا اللاتينية.

ولقد أنذرت منظمة الصحة العالمية الأسرة الدولية، منذ سنوات عديدة، من أن اهمال الاحتياجات الصحية له آثار مدمرة على تنمية البلدان البشرية والاقتصادية. وقد برهنّا على أن قيام بيئة صحية أمر لابد منه لاستقطاب الاستثمارات المحلية والأجنبية لتوظيفها في التنمية الاجتماعية الاقتصادية.

ودقت المنظمة ناقوس الخطر لتوعية الجماهير وتزعمت التعبئة العالمية ضد مصائب مثل فيروس العوز المناعي البشري/ الايدز والملاريا والتدرن. وتقدم المنظمة، بوصفها من الجهات الفاعلة المشاركة في رعاية برنامج الأمم المتحدة لمكافحة الايدز، دعما محددا للأنشطة المضطلع بها في مجالات مثل الترصد الوبائي، والبحوث، ومكافحة الأمراض المنقولة جنسيا، والتثقيف الصحي والمعلومات الصحية، وسلامة الدم وتيسير الحصول على العقاقير المضادة للفيروسات القهقرية وما الى ذلك من المنتجات الصحية. وما اطلاق مبادرة أفريقية تقوم على الاستراتيجية العالمية المنقحة لمكافحة الملاريا، والتطوير الناجح لاستراتيجية المعالجة القصيرة الأمد تحت الملاحظة المباشرة لمكافحة التدرن الا مثالان آخران على استمرار ريادة المنظمة للجهود المبذولة من أجل محاربة الأمراض المعدية.

ولقد كان من باب تحصيل الحاصل، منذ خمسين عاما، أن العلم والتكنولوجيا يعنيان التقدم وأن التقدم لا يمكن النكوص عنه. غير أن هذه الافتراضات أصبحت الآن محل شك وريبة نتيجة لظهور عوامل معدية ومخاطر صحية بيئية جديدة وظهور المقاومة للأدوية. فقد حدثت فاشيات أمراض مثل الطاعون والكوليرا والزحار وأخماج الايشريكية القولونية O157، وحميات الضنك النزفية الفيروسية وحمى ايبولا، وحمى هنتان، والحمى الصفراء وحمى وادي الصدع الأفريقي والتهاب السحايا البكتيري والفيروسي والاعتلالات الدماغية الاسفنجية الشكل القابلة للانتقال، ومؤخرا، الأنفلونزا الطيرية A(H5N1) التي تصيب الآدميين. وقد واجهت تلك الفاشيات منظمة الصحة العالمية بتحديات أخرى. ولقد بذلنا جهدا كبيرا في الربط بين الشبكات من أجل تحسين التأهب العالمي للتصدي للأوبئة، وقمنا، بنجاح، بتعزيز قدرتنا على الاستجابة للطلبات التي تقدمها البلدان فيما يتعلق بالدعم في حالات الطوارئ. ويجري الآن تنقيح اللوائح الصحية الدولية بغية تحقيق أقصى قدر من الحماية الصحية مع فرض أدنى حد من القيود الاجتماعية والاقتصادية.

وقد حظيت صحة الأم والطفل، دائما بمركز الصدارة على جدول أعمال المنظمة. اذ سجلت معدلات وفيات ومراضة الرضّع والأطفال، على مدى السنين، انخفاضا ذا شأن على الصعيد العالمي. وفي حين تولينا وضع التزاماتنا، التي أخذناها على أنفسنا في مؤتمر القمة من أجل الطفل، موضع التنفيذ، فاننا تحاشينا التركيز على الفئات العمرية والأمراض المحددة بشكل ضيق للتركيز بدلا من ذلك على انتهاج أساليب أعم ازاء الصحة المجتمعية وصحة الأسرة. وقد استندت تلك الأساليب الى انشغالنا بوجوب حصول كل الناس بيسر على الرعاية الأساسية الدائمة وعلى الدعم في جميع مراحل العمر سواء في البيت أو في المدرسة أو في العمل أو داخل مجتمعاتهم المحلية.

ويمكن تقصي جذور هذا النهج المتكامل ازاء قضايا مثل أمراض الطفولة وصحة المراهقين والنساء، والصحة الانجابية، والتغذية، والادمان، والأمراض غير السارية، وصحة المسنين وحالات العجز التي يصابون بها والعودة به الى ذلك التعريف الشامل للصحة الذي ورد في دستورنا. كما يمكن اعتباره امتدادا لاستراتيجية المنظمة في مجال الرعاية الصحية الأولية التي وضع تعريفها منذ عشرين عاما مضت في ألما آتا. وعلى الرغم من أن الكثير من المصطلحات التي

نستخدمها اليوم قد تظل على حالها فاني أعتقد أنه قد حدث تغير جذري في النظرة الى الأمور، تغيّر لم يتيسر لنا أن ندرك عواقبه ادراكا كاملا بعد. وانني أرى أن نقطة التركيز في الأسلوب الجديد ازاء ايجاد الرعاية الصحية الأولية المتكاملة تبتعد عن الهياكل والنظم باتجاه الانسان وبني البشر. ولابد لنا، في المستقبل، من مضاعفة الجهود لتفهم احتياجات المستفيدين من الخدمات وتطلعاتهم وامكانات مساهمتهم في تعريف الأولويات والتدخلات الصحية وتطبيقها.

ويشكل هذا التغيّر في النظرة الى الأمور ادراكا متزايدا لأهمية اقامة حوار مفتوح يتسم بالاحترام المتبادل بين المهنيين الصحيين والجمهور. كما أن تمكين الناس في كافة الثقافات وقطاعات المجتمع من إعمال حقوقهم بتزويدهم بالمعلومات والفرص اللازمة للتنمية الصحية أمر لا غنى عنه من الناحيتين الأخلاقية والتقنية.

وتشهد الأمراض غير السارية كالسرطان والأمراض القلبية الوعائية والداء السكري واضطرابات الصحة العقلية تزايدا مطردا في كل مكان وهي أحد أهم أسباب المعاناة والاعاقة. وهي تتأثر بمجموعة من العوامل التي تشمل أساليب العيش والمخاطر البيئية والاستعداد الوراثي والطعن في السن في مختلف أرجاء العالم. وقد تم وضع كميات ضخمة من البيانات الوبائية بشأن هذه الأمراض على النطاق العالمي بفضل البحوث التي نسقتها المنظمة. كما أتيحت الآن تدخلات واستراتيجيات فعالة بالمقارنة مع تكلفتها. أما مهمتنا الملحة القادمة فلابد أن تكون المساعدة على دمج كل ذلك في السياسات الصحية الوطنية، لاسيما في البلدان النامية، والبدء بأنشطة النهوض بالصحة، والتثقيف الصحي واستقصاء الحالات ومعالجتها والتأهيل وخدمات الدعم الاجتماعي. وسيتوقف النجاح، بصورة متزايدة، على قدرتنا على التواصل مع الجمهور فيما يتعلق بالحاجة الى انتهاج أساليب عيش تساعد على التمتع بالصحة.

لقد سبق أن أشار الدستور الى العلاقة القائمة بين الصحة وأساليب العيش والبيئة في سياق ما كان يدعى حينذاك "بالتصحح البيئي". وكانت مواطن القوة التي تتميز بها المنظمة تبرز، تقليديا، أكثر ما تبرز في مجالات كالتغذية والاصحاح ومكافحة النواقل ومازلنا نشارك بنشاط في مبادرات من قبيل "أفريقيا عام ٢٠٠٠" لتطوير الاصحاح الأساسي، بما في ذلك شبكات امدادات المياه وتصريف الفضلات. لكن صحة البيئة أصبحت، وخصوصا خلال العقدين الماضيين، ميدانا جديدا كليا يعيره العالم بأسره كل اهتمامه. وصحة البيئة تتصل صلة وثيقة بقضيتي التنمية المستدامة والعدالة. وقد لعبت اللجنة المعنية بالصحة والبيئة التابعة للمنظمة دورا حاسما في هذا المضمار في مؤتمر ريو. ويدور اليوم نقاش حاد في أوساط الجمهور عموما والحكومات على حد سواء بشأن قضايا من قبيل تلوث الهواء والماء، والتنمية الحضرية والصناعية، والمخاطر المهنية، وتغير المناخ، وسلامة المواد الكيميائية والأغذية.

وبالنظر لما طرأ من تغيّر على طبيعة المخاطر البيئية ونطاقها، والمخاطر الصحية التي من صنع الانسان فقد أعادت المنظمة تعريف قدراتها على الاضطلاع بأنشطة الاغاثة في حالات الطوارئ. وأخذت تركز على التأهب للتخفيف من أثر العواقب الصحية المترتبة على الكوارث الطبيعية وتلك التي من صنع الانسان، وتوفير الدعم التقني للجوانب الصحية من الأنشطة الانسانية والتأهيلية.

و مازالت المسؤولية الأولى لمنظمة الصحة العالمية وبعد انقضاء خمسين عاما على تأسيسها تتمثل في تعزيز سبل تمتع الجميع بالصحة من خلال التعاون الدولي. وهي تفعل ذلك بالعمل مع البلدان على وضع سياسات واستراتيجيات صحية سليمة، واقامة الخدمات الصحية الفعالة والمستديمة وادارتها. ويعد بناء القدرات أحد الشروط الأساسية للاستدامة. وينبغي ألا يشمل تنمية الموارد البشرية فحسب بل تدابير الدعم المالي والمؤسسي أيضا لضمان اضطلاع الخدمات الصحية بعملها على النحو التام.

وفي هذا الزمن الذي يتسم بتغيرات اجتماعية وسياسية واقتصادية كبرى اضطرت جميع بلدان العالم تقريبا الى اعادة تعريف استراتيجياتها الانمائية واصلاح نظمها الصحية الوطنية. وتتيح سياسة توفير الصحة للجميع الجديدة التي تطبقها المنظمة الدعم لدولنا الأعضاء وهي تسعى جاهدة لضمان ملاءمة الاجراءات التي تتخذها من أجل التنمية الصحية وضمان فعاليتها ودوامها. ويشكل تعريف الوظائف الأساسية للصحة العامة الأساس الذي يمكن أن يستند اليه تنظيم الخدمات الصحية الوطنية وعملها. وستواصل الخدمات الصحية في المستقبل الاضطلاع بأنشطة الوقاية من الأمراض ومكافحتها باستخدام النهج التقليدية، لكنها ستشمل أيضا تطبيق المعارف والتكنولوجيات الجديدة كالهندسة الوراثية والبيولوجيا الجزيئية وعلم المناعة والتصوير التشخيصي.

ومن الأهمية بمكان في هذا السياق تشجيع البحوث التعاونية المرتكزة على الاحتياجات الفعلية في ميدان الصحة العامة وضمان تعميم النتائج ذات الصلة على كل من قد يستفيد منها. ولا يقل عن ذلك أهمية اجراء تقييم دقيق لتطوير وتنفيذ البحوث والتكنولوجيا والخدمات الصحية والاسترشاد في ذلك بالمبادئ التقنية والأخلاقية السليمة. وتنطوي الميادين التي تشهد تطورا سريعا في مجال العلوم والممارسات الطبية، كزراعة الأعضاء، والتنسيل (الاستنساخ) والهندسة الجينية والبحوث السريرية، على دلالات أخلاقية واجتماعية لا يستهان بها بالنسبة لانسانيتنا. وتوفر المنظمة محفلا للتوصل الى توافق دولي في الآراء فيما يتعلق بالعديد من القضايا الحاسمة الأهمية التي تنشأ في هذه الميادين.

وتشكل الاعتبارات الأخلاقية جوهر سياستنا في توفير الصحة للجميع. فهدف المنظمة المتمثل في تشجيع تكافؤ فرص الجميع في الاستفادة من الخدمات الصحية، بما فيها الرعاية والعقاقير الأساسية، يرتكز على مبدأ العدالة والتسليم بأن البشر كافة ينبغي أن يتمتعوا بحقوق وفرص متساوية. وستشكل شراكاتنا الجديدة من أجل الصحة حافزا على الابتكار وستشجع على مشاركة جميع المؤسسات والقطاعات المعنية، بما فيها المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية على المستويين الوطني والدولي.

وقد تواصلت عملية الاصلاح في المنظمة، خلال عام ١٩٩٧، باعتبارها عملية تغيير مستمر، تركز على الاستزادة من تحسين المساءلة والكفاءة. وقد أولي اهتمام خاص، لدى اعداد برنامج العمل العام العاشر، لضمان التساوق مع الاصلاحات الجارية في مجال السياسة الصحية وتوجهات الميزانية الاستراتيجية. وتتصل العناصر الرئيسية لعملية الاصلاح التي سينظر فيها المجلس في هذه الدورة باستعراض الدستور وترتيبات المنظمة الاقليمية الى جانب المقترحات المنقحة بشأن تمثيل المنظمة وآليات التعاون على المستوى القطري. أما البنود الهامة الأخرى على جدول أعمالكم فتتمثل في ترشيح المدير العام المقبل واستعراض مشروع الاعلان الجديد بشأن الصحة والسياسة الجديدة لتوفير الصحة للجميع اللذين ستعتمدهما جمعية الصحة في أيار/ مايو ١٩٩٨.

سيادة الرئيس، حضرات السادة أعضاء المجلس الموقرين، حضرات الزملاء، أيها السيدات والسادة،

لقد فعلت المنظمة، خلال سنواتها الخمسين كجزء حيوي من أجزاء منظومة الأمم المتحدة الكثير الكثير لتعزيز الصحة والسلم في العالم بأسره. ويجدر بنا أن نحتفل بالعيد الخمسين لمنظمتنا بمنتهى الفخر والاعتراف بالجميل والتواضع. اذ أننا نفخر بأننا استطعنا المشاركة في مساعي المنظمة الملهمَة. وينبغي أن نعرب عن عرفاننا لكل أولئك الذين يساهمون اليوم كما ساهموا بالأمس في تحقيق انجازاتنا. وأخيراً يجب علينا أن نعترف، بكل تواضع، أن المهمة التي تنتظرنا مازالت هائلة. ويجب أن يحثنا هذا على العمل بعزيمة متجددة، بحشد مواردنا وتعبئة جهودنا من أجل تحقيق هدفنا المشترك ألا وهو تيسير تنعم الجميع بالصحة. فمحاربة المرض والتخفيف من معاناة الانسان سوف يتطلبان دوما تفاني وتعاون كل واحد منا. وانني أدعو المجلس، من هذا المنطلق، الى المضي في الاضطلاع بأعماله الجسام المدرجة على جدول أعمال هذه الدورة.

= = =